S/1997/273
3 April 1997

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من المندوب الدائم للجماهيرية العربية
الليبية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق إليكم طيه، القرار رقم ٥٦٣٩ الذي اتخذته مجلس الجامعة العربية في دورته العادية ١٠٧ بتاريخ ١٩٩٧/٣/٣١، بشأن "الإجراءات القسرية والتهديدات التي تتعرض لها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من قبل كل من الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا".

وأكون ممتنا للغاية لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أبو زيد عمر دوردة
المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

مرفق

القرار رقم: ٥٦٣٩ - د. ع. "١٠٧" - ج ٣

التاريخ: ١٩٩٧/٣/٣١

**الإجراءات القسرية والتهديدات التي تتعرض لها
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
العظمى من قِبَل كل من الولايات المتحدة الأمريكية
وبريطانيا وفرنسا**

إن مجلس الجامعة:

- إذ يشير إلى البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة من الفترة ٢١ إلى ١٩٩٦/٦/٢٣ بشأن الموضوع،
- وإذ يذكر بقراراته السابقة بهذا الخصوص والتي كان آخرها القرار رقم ٥٥٩٦ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٩/١٥،
- وإذ يؤكد على الفقرة ١٦٣ من الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر قمة عدم الانحياز المنعقدة في كولومبيا بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٠ وعلى قرار مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في جاكرتا (إندونيسيا) في الفترة من ٩ - ١٣ ديسمبر ١٩٩٦، وعلى الإعلان الصادر عن الدورة ٦٥ لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في طرابلس (الجمهورية العربية العظمى) في الفترة من ٢٤ - ٢٨ فبراير ١٩٩٧ في هذا الشأن،
- وإذ يعرب عن تقديره لتضامن المنظمات الإقليمية والدولية، كمنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة ال ٧٧ مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في هذه الأزمة وتأييدها للاقتراح الوارد في قرار مجلس الجامعة رقم ٥٣٧٣ بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٧،
- وإذ ينوه بجهود اللجنتين المعنيتين السباعية العربية والخماسية الأفريقية لإيجاد حل سلمي وعادل للأزمة،

- وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء فداحة الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب العربي الليبي والشعوب المجاورة من جراء استمرار الإجراءات القسرية المفروضة على الجماهيرية العظمى، بموجب قراري مجلس الأمن رقمي ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣)،
- وإذ يأسف لعدم تجاوب الدول الغربية الثلاث مع المساعي الدولية والإقليمية، والجهود المبذولة من أجل إيجاد تسوية على أساس مبادئ القانون الدولي، وفي إطار التفاهم والحوار البنّاء، مما أدى إلى قيام مجلس الأمن في جلسة مشاورات المنعقدة يوم ١٤/٣/١٩٩٧، بتمديد إجراءات الحظر المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،
- وإذ يشيد باستمرار الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في التعامل مع الأزمة عبر مبادراتها الإيجابية، واستعدادها التام للتعاون مع أية جهود تبذل على الصعيدين الإقليمي والدولي، وصولاً إلى تسوية للأزمة،
- وإذ يأخذ في الاعتبار التطور الإيجابي في هذا الموضوع الناجم عن الحوار بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وفرنسا،
- وبعد الاطلاع على توصية لجنة الشؤون السياسية،

يقرر

- ١ - التأكيد مجدداً على قراراته السابقة بشأن التضامن مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وتأييد جهودها الرامية للتوصل إلى حل سلمي للأزمة.
- ٢ - مطالبة الدول الغربية الثلاث التجاوب مع المساعي الإقليمية والدولية والجهود المبذولة من أجل إيجاد تسوية للأزمة على أساس مبادئ القانون الدولي والتفاهم والحوار.
- ٣ - التنسيق بين اللجنتين السباعية العربية والخماسية الأفريقية، للعمل على دعوة مجلس الأمن لعقد جلسة خاصة، وعرض المقترحات العملية الصادرة عن اللجنتين ليأخذ المجلس بأحد الخيارات التالية وذلك كأساس لحل الأزمة:
- * محاكمة المشتبه فيهما في بلد ثالث محايد يختاره مجلس الأمن
- * محاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي، وفق القانون الاسكتلندي، من قبل قضاة اسكتلنديين

* تشكيل محكمة جنائية خاصة لمحاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي.

- ٤ - تأييد حق الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في الحصول على تعويضات مناسبة عن الخسائر والأضرار المادية والبشرية التي تلحق بها من جراء قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة.
- ٥ - تنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم ٥٥٩٦ (د - ١٠٦) والخاص بوضع تصور بالإجراءات التنفيذية الخاصة بتجنيد الشعب العربي الليبي مزيدا من الأضرار والمعاناة، تنفيذا لما قرره القمة العربية التي عقدت بالقاهرة في ١٩٩٦/٦/٢٣.
- ٦ - دعوة اللجنتين السباعية العربية والخماسية الأفريقية لمواصلة الجهود، بهدف التوصل إلى حل سلمي سريع وعادل للأزمة.
- ٧ - استمرار هذا الموضوع بندا دائما على جدول أعمال المجلس، إلى أن يتم التوصل إلى حل للأزمة.
- ٨ - تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار.